

# القناطر الخيرية تحت بلطجة السائقين □ خطوط ناقصة وتعريفة منفلتة ورقابة غائبة



الجمعة 5 يونيو 2026 11:00 م

كشفت أزمة المواصلات في مركز ومدينة القناطر الخيرية بمحافظة القليوبية عن اختناق يومي يضرب آلاف المواطنين، بسبب نقص وسائل النقل وعدم انتظام الخطوط ورفع الأجرة وتقطيع المسارات، بما يضاعف كلفة العمل والدراسة □

وتتحمل أجهزة الدولة المحلية مسؤولية مباشرة عن الأزمة، لأن المواطن لا يطلب خدمة استثنائية، بل يطلب وسيلة نقل منتظمة وآمنة بسعر معقول، بينما تترك الحكومة الطريق مفتوحا للاستغلال اليومي عند المواقف □

## خطوط حيوية غائبة عن خدمة آلاف الركاب

تبدأ أزمة القناطر الخيرية من غياب خطوط منتظمة تربط المدينة وقرى المركز بالمناطق الحيوية في القاهرة والجيزة والقليوبية، وهي خطوط تمثل شريان حركة يومية للعمال والموظفين والطلاب □

ومع هذا النقص، يضطر المواطن إلى تغيير أكثر من وسيلة نقل للوصول إلى ميدان المؤسسة أو شبرا المظلات أو بنها أو العباسية أو عبد المنعم رياض أو العتبة أو الجيزة □

وبسبب هذا التفكك، لا يخسر الركاب أجرة إضافية فقط، بل يخسرون وقتا يوميا ينعكس على مواعيد العمل والمحاضرات، خصوصا طلاب جامعات عين شمس والأزهر والقاهرة □

كما يتحول الطريق من القناطر إلى القاهرة والجيزة إلى رحلة غير مضمونة، لأن الراكب لا يعرف موعد خروج السيارة ولا عدد مرات الانتظار ولا التكلفة النهائية قبل الوصول □

في هذا السياق، تخدم رؤية الخبير العمراني ديفيد سيمز محور التخطيط، إذ يؤكد أن القاهرة الكبرى تمتلك كثافة ومحاور خطية تسمح بتشغيل نقل جماعي فعال إذا وجدت إدارة جادة □

لذلك تكشف أزمة القناطر أن المشكلة ليست في الجغرافيا وحدها، لأن المدينة قريبة من مراكز حركة كبيرة، لكن الإدارة المحلية فشلت في تحويل هذا القرب إلى خطوط مستقرة □

## تعريفة معلنة لا تحمي الراكب من الاستغلال

من ناحية أخرى، أعلنت محافظة القليوبية في مارس 2026 تعريفة ركوب جديدة بعد تحريك أسعار الوقود، وأكدت أن التسعير راعى المسافات ونسبة الزيادة والبعد الاجتماعي للمواطنين □

لكن الإعلان الرسمي لا يكفي عندما يغيب الانضباط داخل المواقف، لأن بعض السائقين يفرضون أجرة أعلى من المقررة، أو يقطعون الخط الواحد إلى مراحل لزيادة التحصيل من الراكب □

وبذلك يدفع المواطن فاتورة مزدوجة، مرة بسبب زيادة أسعار الوقود التي أفرتها الحكومة، ومرة بسبب غياب الرقابة التي تسمح بتحويل التعريفة الرسمية إلى رقم بلا قيمة □

كما تظهر شكاوى الأهالي أن الأزمة لا تتعلق بالأجرة فقط، لأن تقطيع خطوط السير يجبر الركاب على النزول في منتصف الطريق ودفع أجرة جديدة لاستكمال الرحلة[]

ويربط أستاذ تخطيط النقل أحمد موسى أزمة النقل الحضري في القاهرة الكبرى بمشكلات التنظيم وتعدد الأنماط غير الرسمية، وهي رؤية تفسر كيف يتحول الميكروباص إلى بديل ضروري وغير منضبط[]

وعلى هذا الأساس، لا تستطيع المحافظة الاكتفاء بتعليق لافتات التعريف، لأن التسعيرة تحتاج إلى رقابة ميدانية مستمرة، وضبط فعلي، وخط شكاوى يعمل بنتيجة لا بمجرد تسجيل البلاغ[]

### غياب النقل الجماعي يفتح الباب للفوضى

إلى جانب ذلك، تكشف الأزمة غياب بديل عام منظم يخدم القناطر الخيرية بانتظام، لأن ترك الحركة اليومية للسيارات الصغيرة وحدها يجعل السائق قادرا على التحكم في الراكب وقت الذروة[]

وقد ظهرت محاولات سابقة لتوفير ميني باصات وخدمات نقل جماعي لطلاب ومواطنين، لكنها بقيت محدودة الأثر أمام اتساع الطلب اليومي على خطوط القاهرة والجيزة وبناها[]

وبسبب محدودية هذه الحلول، يستمر الاعتماد على مواقف لا تملك انضباطا كافيا، بينما يزيد الضغط صباحا ومساء مع خروج الطلاب والموظفين وعودة العمال إلى قرى المركز[]

كما أن ربط القناطر بمناطق مثل العباسية وعبد المنعم رياض والعتبة والجيزة لا يخدم رفاهية انتقال، بل يخدم وصولا مباشرا إلى جامعات ومصالح ومستشفيات ومراكز عمل[]

وتفيد قراءة الباحث محمد حجازي لسياسات النقل في مصر بأن الإنفاق على النقل يحتاج إلى تقييم اجتماعي وبيئي، لا مجرد مشروعات كبرى بعيدة عن احتياجات الحركة اليومية[]

ومن هنا تبدو أزمة القناطر نموذجا لفشل أوسع، حيث تذهب الدعاية الحكومية إلى مشروعات ضخمة، بينما يترك مواطنو الأطراف في مواجهة موقف عشوائي وسائق يحدد السعر والمسار[]

### رقابة محلية غائبة وحلول يجب أن تبدأ من الموقف

لذلك يحتاج مركز القناطر إلى خريطة تشغيل واضحة تعلن عدد السيارات على كل خط، ومواعيد الذروة، والتعريفات الرسمية، ونقاط الركوب والنزول، وآلية رقابة ثابتة داخل كل موقف[]

ثم يجب أن تربط المحافظة خطوط القناطر بالمؤسسة وشبرا المظلات وبناها والعباسية وعبد المنعم رياض والعتبة والجيزة عبر تشغيل منتظم، لا عبر وعود موسمية تظهر عند تصاعد الشكاوى[]

كذلك يجب أن تفرض الأجهزة المحلية عقوبات فورية على رفع الأجرة وتقطيع الخطوط، لأن السائق المخالف لا يواجه حاليا كلفة حقيقية تناسب الضرر الذي يوقعه على الركاب[]

وبالتوازي، يحتاج الطلاب والعمال إلى أولوية في ساعات الذروة، عبر أتوبيسات أو ميني باصات بتعريفات معلنة، لأن هذه الفئات تدفع من وقتها ودخلها ثمن الفوضى يوميا[]

كما تحتاج الأزمة إلى نشر بيانات التعريف والخطوط داخل المواقف وعلى الصفحات الرسمية، لأن الراكب الذي لا يعرف السعر الرسمي يصبح هدفا سهلا لأي سائق يفرض رقما جديدا[]

وفي النهاية، لا تبدو أزمة مواصلات القناطر الخيرية مشكلة عابرة في موقف محلي، بل نتيجة مباشرة لإدارة لا ترى المواطن إلا بعد الشكوى، ولا تضبط الخدمة إلا بعد تفاقم الضرر[]

وتكشف الأزمة أن الحكومة التي ترفع أسعار الوقود مطالبة قبل غيرها بضمان تعريفات عادلة وخط منتظم ورقابة محترمة، لأن ترك الناس تحت رحمة السوق العشوائي يعني تحويل الطريق إلى عقوبة يومية[]